TCDC/10/2
1 April 1997
ARABIC

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

باستعراض التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية

الدورة العاشرة

نيويورك، ٩-٥ أيار/مايو ١٩٩٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بيونس آيريس ومقررات
اللجنة الرفيعة المستوى وتوصيات لجنة الجنوب

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٦ إلى ٨ من المقرر ١/٩ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية:

(أ) تقديم معلومات عن التقدم المحرز في أنشطة الحكومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة عمل بيونس آيريس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة بشأن توصيات لجنة الجنوب.

ويتضمن التقرير تحليلا للمعلومات التي تلقتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وموجزا عن الاتجاهات المستجدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة السنتين قيد الاستعراض واستنتاجات وتوصيات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	٤- ١	أولا - مقدمة
٥	٣٤- ٥	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٥	٧- ٥	ألف - مقدمة
٥	٢٩- ٨	باء - البلدان النامية
٥	١٤- ٨	١ - الترتيبات الداخلية المؤسسية وغيرها لتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته استراتيجية إنمائية
٧	١٥-١٩	٢ - القيود
٨	٢٠-٢٩	٣ - الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
١٠	٣٠-٣٤	جيم - البلدان المتقدمة النمو
١٢	٣٥-٥١	ثالثا - الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٢	٣٦-٣٨	ألف - الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
١٣	٣٩-٥١	باء - المكاتب الإقليمية
١٣	٣٩-٤١	١ - المكتب الإقليمي لأفريقيا
١٣	٤٢-٤٤	٢ - المكتب الإقليمي للدول العربية
١٤	٤٥	٣ - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
١٤	٤٦-٤٨	٤ - المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة ..
١٥	٤٩-٥١	٥ - المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٦	٥٢-٨١	رابعا - أنشطة مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي خلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٦	٥٤-٦٧	ألف - لجان الأمم المتحدة الإقليمية
١٦	٥٤-٥٧	١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٧	٥٨-٦٢	٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١١٨	٦٣-٦٥	٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٩	٦٦-٦٧	٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٠	٦٨-٨١	باء - هيئات الأمم المتحدة الأخرى
٢٠	٦٨	١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٠	٦٩	٢ - منظمة العمل الدولية
٢٠	٧٠-٧١	٣ - مركز التجارة الدولية
٢١	٧٢-٧٣	٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٢١	٧٤	٥ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٢١	٧٥	٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢١	٧٦-٧٧	٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٢	٧٨	٨ - الاتحاد البريدي العالمي
٢٢	٧٩-٨٠	٩ - منظمة الصحة العالمية
٢٣	٨١	١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٣	٨٢-٩٢	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات
٢٧	المرفق - البلدان والمنظمات التي وفرت معلومات

أولا - مقدمة

١ - يهئ اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يعقد مرة كل سنتين الفرصة لإجراء تحليل واستعراض مفصلين للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بيونس آيريس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)، وكذلك لتوصيات لجنة الجنوب. ولقد أعد هذا التقرير لتسهيل عمليتي التحليل والاستعراض هاتين. ومنهجية إعداده هي نفسها المنهجية التي كانت متبعة في إعداد التقارير السابقة: تطلب الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية معلومات من البلدان الأعضاء، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، ومن المكاتب الإقليمية والشعب والوحدات الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المؤسسات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية النشطة على نحو خاص في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢ - ووفقا لذلك، أرسلت الوحدة الخاصة خمس مجموعات من الاستبيانات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تطلب بها معلومات من البلدان، ومن عدد من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على حد سواء. وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧، قدم ٦٢ من البلدان النامية، و ٣ بلدان متقدمة النمو، و ٥ مكاتب إقليمية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ١٨ مؤسسة تابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي و ٢٢ منظمة حكومية دولية أو غير حكومية المعلومات المطلوبة. وترد قائمة بالبلدان والمنظمات التي قدمت المعلومات في مرفق هذا التقرير.

٣ - وعملا برغبة اللجنة المتضمنة في مقررها ٥/٧^(٢)، تمثل هذه الوثيقة خلاصة للردود المتلقاة، التي اتسمت بطبيعة متنوعة، وتختلف من حيث شموليتها. كما تشمل هذه الوثيقة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير لجنة الجنوب^(٣)، تمشيا مع مقرر اللجنة ١/٨^(٤).

٤ - وبناء على المعلومات المتلقاة من البلدان، فضلا عن مصادر أخرى، أصبح بالمستطاع تحديد بعض الاتجاهات العامة في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتطبيق هذه الطريقة على جهود التنمية. ويرد وصف لهذه الاتجاهات في الفصل الثاني أدناه. وترد مناقشة بشأن الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته في الفصل الثالث، في حين يتضمن الفصل الرابع مناقشة بشأن أنشطة المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن الفصل الأخير استنتاجات وتوصيات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات عن أنشطتها في
مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ألف - مقدمة

٥ - طلب إلى حكومات البلدان النامية أن تقدم معلومات عن نطاق جهودها لإدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن سياساتها وبرامجها الداخلية، وعن مجموعة سياساتها وآلياتها ومواردها التي تدعم عملية تعزيز هذه الطريقة للتعاون وتنفيذها تنفيذا كاملا، فضلا عن القيود التي واجهتها في هذا الصدد، من جهة، ومن الجهة الأخرى، طلب إليها أيضا أن تقدم معلومات عن أي ترتيبات أو روابط خارجية ربما تكون قد أنشأتها في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦ - وطلب إلى حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تعلن عن سياساتها فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعمّا إذا كانت تدعم تلك الأنشطة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وطلب إلى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي غير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن توضح الدرجة التي تستخدم بها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو تدعمه في إطار أنشطتها الإنمائية، كما طلب إليها أن تقيم، مستعينة بمعارفها وخبراتها العملية، مدى تطبيق تلك الطريقة حاليا.

٧ - وتتضمن الفقرات التالية ملخصا للسياسات التي تتبعها البلدان التي قدمت تقاريرها والأنشطة التي تضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

باء - البلدان النامية

١ - الترتيبات الداخلية المؤسسية وغيرها لتنفيذ
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته
استراتيجية إنمائية

(أ) الأنشطة الرامية إلى تحقيق زيادة الوعي بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتفهمه
٨ - سلمت جميع البلدان المجيبة بأن الفهم السليم لمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإجراءاته وآلياته شرط أساسي لوضع سياسات فعالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكدت الحكومات جميعها أهمية ضمان أن يكون المسؤولون عن تنفيذ هذه السياسات مؤهلين بصورة ملائمة للقيام بذلك. ومن أجل هذا الغرض، انصب قدر كبير من التركيز، وبخاصة من قبل القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية، على برامج التوعية في شكل حلقات عمل أو حلقات دراسية توجيهية. وأفادت أربعة بلدان عن تنفيذ أنشطة وطنية للتوعية من هذا القبيل في عام ١٩٩٦. وعقدت حكومتا

اثيوبيا وغيانا في تلك السنة أيضا، حلقتي عمل شاركت فيها على نطاق واسع حكومات أخرى ومنظمات في منطقة كل منهما.

(ب) مراكز التنسيق الوطنية

٩ - أفادت معظم البلدان المجيبة بأنها قد أنشأت بالفعل مراكز تنسيق وطنية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشمل الاستثناءات بالاو والجمهورية العربية السورية ودومينيكا والسودان ولبنان. وأفادت غامبيا بأنها أحرزت تقدما بصدد جهودها لإنشاء مركز تنسيق خاص بها. وأفادت كولومبيا بأنها وضعت الترتيبات التشريعية الضرورية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من أجل إنشاء كيان مستقل، وهو الوكالة الكولومبية للتعاون التقني.

(ج) تحديد القدرات والاحتياجات

١٠ - كما سلمت البلدان المجيبة أيضا بضرورة توافر معلومات وافية ومستكملة عن قدرات واحتياجات البلدان في مجال التعاون التقني. وحتى الآن، أعد زهاء ٧٠ بلدا خلاصات وافية عن قدراتها واحتياجاتها. وفي هذا الصدد كان نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مفيدا للغاية، ويستفيد عدد من البلدان النامية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة من هذا النظام استفادة كبيرة. ولقد أعلن بعض البلدان، منها على سبيل المثال إندونيسيا وسنغافورة والصين وماليزيا، عن توافر فرص للتدريب من خلال الاستخدام الدوري للنشرات.

١١ - وأكد عدد كبير من البلدان ضرورة ضمان تمكين مراكز التنسيق الوطنية من التمتع بفوائد قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وزعت تلك القاعدة على نطاق واسع إلا أن استخدامها يقيد في بعض الحالات افتقار كثير من الحكومات إلى الإمكانيات الحاسوبية.

(د) توفير الموارد المالية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٢ - وباستثناء الحالات التي ترصد فيها بصورة مباشرة مخصصات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يصعب التوصل إلى بيان دقيق عن مستوى الموارد التي تكرسها البلدان للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي بعض الحالات، لا تكون مخصصات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية محددة بصورة مستقلة عن مخصصات الميزانية للعمليات الشاملة لمركز التنسيق الوطني بصفته وكالة تابعة للحكومة. وحيث أنه قد لا يكون هناك نظام محاسبة مفصل، يصعب تقدير قيمة المبالغ المكرسة للترويج الفعلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كذلك فإنه نادرا ما تقيم تكلفة المساهمات العينية، التي ربما تكون كبيرة في بعض الحالات. وإضافة إلى ذلك، ثمة قدر كبير من الأنشطة يجري القيام بها حاليا يمكن وصفها بحق بأنها تعاون تقني فيما بين البلدان النامية، لا تدفع تكاليفها من الميزانية المركزية، ولكن تدفع بدلا من ذلك من ميزانية مؤسسة أو أخرى للتدريب أو للتعليم العالي. وتلك هي الحالة في اثيوبيا واندونيسيا وباكستان وسنغافورة، ضمن بلدان أخرى. وتدعم بعض أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان

النامية في إطار البرامج القطرية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن عادة ما تكون هناك مخصصات قليلة نسبيا في إطار مشاريع محددة. وحيثما توجد مشاريع تنفذ بعض عناصرها باستخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يصعب تقدير قيمة عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٣ - وبالرغم من هذه الصعوبات، حاول عدد قليل من البلدان تقديم معلومات عن إنفاقها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أن من الجدير ملاحظة أن بعض البلدان التي تشارك بدرجة كبيرة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لم تقدم معلومات عن الموارد المخصصة من جانبها من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٤ - وإضافة إلى الموارد التي يخصصها بعض البلدان للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس ثنائي، تخصص تلك البلدان أيضا اعتمادات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار الميزانية العادية. وتلك هي الحالة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وهي البلدان التي توفر موارد لمنظمة الدول الأمريكية من أجل التعاون الأفقي. كما تضطلع كولومبيا والمكسيك ببرامج خاصة للتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وجمهورية كوريا حالة جديرة بالاهتمام في هذا الصدد؛ ففي حين كانت منذ ما يزيد عن عقد مضى بلدا متلقيا أصبحت الآن بلدا يقدم الكثير في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وإضافة إلى برامجها الثنائية الخاصة بها، تساهم جمهورية كوريا أيضا في صندوق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - القيود

١٥ - تكشف الردود عن وجود عدد من القيود التي تواجه البلدان فيما تبذله من جهود لإقامة آلية مناسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولتنفيذ سياسات هذا التعاون التقني. وأهم تلك القيود عدم كفاية الوعي، وفي بعض الحالات يتعلق ذلك بالإمكانات الكاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - ما هو سبب أهميته بالنسبة للبلدان، وما هي الإجراءات المتصلة به، وما هي آليات تنفيذ سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتلاحظ هذه الظاهرة حتى على المستوى الحكومي. ومما لا يتصل بهذا القصور تكرر عدم وجود سياسة وطنية واضحة التفاصيل تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولم يبلغ إلا عدد قليل من البلدان بأن لديه مثل هذه السياسة المحددة بوضوح، يذكر فيها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره هدفا وطنيا استراتيجيا. وبدون إطار سياسي شامل من هذا القبيل سيكون من الصعب كفاءة وجود مجموعة متساوقة ومنظمة من السياسات اللازمة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٦ - كذلك لا يوجد تنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية المشتركة في التعاون التقني. ويتجلى أحد أبعاد مشكلة انعدام التنسيق في توزيع معالجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مختلف وكالات

الحكومة ذاتها. ويؤدي هذا إلى تداخل الاختصاصات وإلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد حتما. وحاول بعض البلدان التخلص من هذه المشكلة بإقامة لجان أو مجالس تنسيق رفيعة المستوى من أجل توفير التوجيه السياسي لمركز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٧ - ولئن حظي مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقبول واسع النطاق، فلا يزال يتحتم عليه أن يتنافس مع أفكار التعاون التقليدية السائدة بين بلدان الشمال والجنوب. ولذا سيلزم بذل جهود خاصة لكي يولى الاعتبار الأول في أنشطة التعاون التقني لتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما يتفق مع أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

١٨ - وقد اشتكت جميع البلدان تقريبا التي قدمت تقارير من أن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية يحد، في كثير من الأحيان، من فعالية مراكز التنسيق فيها وتكون هذه الظاهرة جادة بدرجة خاصة في حالة أقل البلدان نموا، التي تتاح لها خيارات أقل، من حيث تخصيص مواردها الشحيحة.

١٩ - وكثيرا ما يتمثل الأثر المشترك للعوامل السالفة الذكر في مركز تنسيق ضعيف، يؤدي على نحو أقل من الوافي، مهام التنسيق والتنظيم اللازمين لنجاح تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣ - الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٠ - استنادا إلى المعلومات المتلقاة، أعد وصف العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في ٢٧ بلدا لإظهار النطاق الواسع لذلك التعاون. وقد تم الجزء الأكبر من مبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار الترتيبات الثنائية الأطراف ودون الإقليمية في مجالات متنوعة مثل العلاقات الاقتصادية والتجارية، ومجال الثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، كما يشمل ذلك التعاون بين الحكومات، والقطاع الخاص، أو مؤسسات أخرى. ووفقا للردود المتلقاة، كانت أكثر الطرق استخداما في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي عملية مضاهاة القدرات بالاحتياجات داخل البلدان النامية. وبهذه الوسيلة يتم جعل الممثلين الحكوميين أو الوكالات الأخرى لأحد البلدان على اتصال مع نظرائهم في البلدان الأخرى، وكثيرا ما يسفر ذلك عن إبرام اتفاقات مرضية على نحو متبادل، وقد تطور بعضها ليصبح علاقات مستمرة. ومن بين الممارسات الشائعة، إنشاء لجان مشتركة بين البلدان لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى سبيل التوضيح، عمدت الأرجنتين وإكوادور وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنن وبيرو وتونس وشيلي والصين وكولومبيا والمكسيك إلى إنشاء لجان من هذا القبيل مع البلدان المتعاونة معها.

٢١ - وفيما يلي مؤشر لنطاق أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها مختلف البلدان. في أربع حالات من البلدان على مستويات مختلفة من التقدم الاقتصادي وتستخدم طرقا مختلفة للتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية. فبنن مثلا، تسعى من أجل التعاون التقني مع النيجر في مجال السكك الحديدية؛ ومع غانا وتوغو في مجال الكهرباء؛ ومع الصين في مجال المنسوجات، والآلات الزراعية، وزراعة الأرز؛ ومع كوبا في مجال الصحة؛ ومع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال الطباعة؛ ومع نيجيريا في مجال الأسمت والسكر والزراعة؛ ومع بوركينا فاصو في مجال الصحة البيطرية وإدارة الموانئ؛ ومع ماليزيا في مجال زيت النخيل.

٢٢ - إن كولومبيا، وهي إلى حد كبير من البلدان التي توفر التعاون التقني، تستفيد أيضا من ذلك التعاون، ففي فترة السنتين موضع البحث، قدمت الخبراء إلى غواتيمالا وغيانا وهندوراس في مجال التنمية الاجتماعية، كما قدمت خبراء في مجال الإدارة العامة إلى هندوراس؛ وعقدت دورات تدريبية لـ ٩٠ مشتركا في مجال التعاون التقني والعلمي في السلفادور، وغواتيمالا وهندوراس، كما أوفدت ثمانية خبراء في مختلف التخصصات إلى السلفادور. كما نفذت في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي برامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعم مقدم من المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الدول الأمريكية. واستقبلت ثمانية خبراء، في مختلف الميادين من الأرجنتين وأبرمت اتفاقات تعاون لتبادل المنفعة مع البرازيل وشيلي وفنزويلا.

٢٣ - وتبرز طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة جلية في برنامج تعميم هايتي. فتشارك حكومات الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس في تعميم البلد على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي كل قطاع التنظيم السياسي والاقتصادي، تقوم البلدان المتعاونة بتمويل أشكال مختلفة للتعاون في هذا من أجل هايتي. وكان النجاح في إبرام عدد كبير من اتفاقات التعاون التقني فيما بين البلدان المشتركة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار عملية هايتي لمضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات عن داخل البلد والتي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ له دلالة تكفي لجعله جديرا بالتنويه في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة.

٢٤ - والمثال الأخير هو كمبوديا، التي ما برحت تستفيد من الخدمات التي يقدمها كثير من البلدان النامية في منطقة آسيا. فقد حضر كمبوديون حلقات عمل في اندونيسيا وسنغافورة والصين، كما تلقوا تدريباً في مجالات متنوعة مثل التخطيط السكاني، والقضايا المتصلة بنوع الجنس والاتصالات والتخزين، تتلقى الدعم من المشاريع القطرية، أو الصناديق التابعة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أو من البلدان أو المؤسسات المتعاونة. وحصلت كمبوديا أيضا على عروض للتعاون من حكومات تايلند والفلبين والهند لقيامها بجهد كبير في مجال التعمير، بأساليب من بينها تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٥ - وكان التدريب نشاطا مهما من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في الفترة قيد الاستعراض. فهو الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا والمهارات ومن ثم لتنمية الموارد البشرية، فضلا عن إدارة

التنمية بصورة فعالة في البلدان النامية. وما برحت المنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الدول الأمريكية، نشطة في هذا المجال. وفي حين اتسع نطاق تبادل الخبراء بين البلدان النامية بصورة كبيرة فإن نقص التمويل يحول دون استخدام هذه الطريقة على نطاق أوسع.

٢٦ - وما برحت المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية تقوم بدور نشط في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واصلت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عملها بدينامية خاصة باعتبارها مركز تنسيق إقليمي، لتنسيق الجهود لا من أجل تعزيز التعاون داخل المنطقة فحسب، بل ومن أجل التعاون فيما بين المناطق بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

٢٧ - وقد أوصى اجتماع مراكز التنسيق الوطنية الآسيوية الذي عقد في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بتكثيف تبادل الخبرات على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية، ونشر استخدام نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع وزيادة تعبئة الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٨ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٥ عقد اجتماع لمركز تنسيق إقليمي في غانا، وفي تلك المناسبة اعتمدت استراتيجية الاتجاهات الجديدة، كما شُدد على أدوار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وشدد على ضرورة تقوية مراكز التنسيق الوطنية. وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، نشطين أيضا في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٢٩ - وتوفد بعثات بصورة مستمرة إلى حد ما، لأغراض مناقشة وتشجيع تبادل الخبرات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتقوم البلدان التي توفر التعاون التقني أو التي تلتزم ذلك بالتعاون بتنظيم تلك البعثات. وتتم تلك البعثات، على مستويات مختلفة وفقا للأهمية التي تعلق عليها.

جيم - البلدان المتقدمة النمو

٣٠ - تقدم البلدان الثلاثة المتقدمة النمو جميعها التي ردت على طلب تقديم معلومات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الدعم إلى عديد من البرامج والمشاريع، التي تسعى لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، من خلال استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين تلك البلدان، دون أن يكون لتلك البلدان المتقدمة النمو بالضرورة مواقف جلية متعلقة بالسياسات العامة من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتتبع النمسا عددا من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم العالي. وينص برنامج تعاونها مع الرأس الأخضر على تقديم الدعم لمواطني الرأس الأخضر الذين يدرسون في البرازيل. ويعتبر الدعم الذي تقدمه النمسا إلى بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في

مجال السكك الحديدية، والإدارة، وتجهيز المعادن، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة - وتزيد قيمته عن ١٤ مليون شلن منذ عام ١٩٩٢ - فضلا عن الزمالات التي تقدمها للمعاهد في أوغندا والبرازيل وتايلند وتبلغ قيمتها ١٦ مليون شلن، إسهامات كبيرة أيضا في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣١ - وتقدم هولندا الدعم عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى برنامج تنظيم الأسرة الذي تديره اندونيسيا. كما تقدم الدعم في حدود ١٠ ملايين فلورين في السنة، إلى عدد من مؤسسات التعليم العالي والتدريب في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد بدأ هذا البلد برامج بحثية تعاونية جديدة طويلة الأجل، في سبعة بلدان نامية، ويمول في كل سنة إلحاق ٥٠ من صغار الموظفين الفنيين من البلدان النامية بمنظمات دولية من أجل العمل في بلدان نامية أخرى.

٣٢ - ومع أنه لم تجر الإشارة إلى هذا بالتحديد في الرد الوارد من هولندا، فالمعلوم أن هذا البلد، إلى جانب بلدان أخرى متقدمة النمو، مثل اليابان يشارك في ترتيبات ثلاثية، تستخدم فيها خدمات البلدان النامية المناسبة لإنجاز إسهام تعاوني تقني في بلد نام آخر.

٣٣ - وتعمل وزارة التعاون الفرنسية بنشاط في ٣٧ بلدا، وخاصة في افريقيا المتكلمة بالفرنسية، وتتبع فرنسا سياسة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تتسم بالخصائص التالية:

(أ) على الصعيد الثنائي، تقوم بتمويل تعاون ثلاثي مع المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو الحكومات، وتقدم الدعم إلى أنشطة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ب) على الصعيد المتعدد الأطراف - الثنائي، تقدم التمويل المشترك إلى مشاريع من قبيل مؤسسة تعزيز القدرات في أفريقيا؛

(ج) تقدم الدعم على الصعيد المتعدد الأطراف، في مجال تنمية الموارد البشرية وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب.

٣٤ - وقد بدأ في عام ١٩٩٤ البرنامج المعروف باسم "OHADA" (منظمة تنسيق قانون الأعمال التجارية في أفريقيا) ويشترك فيه ١٦ بلدا أفريقيا. وفي إطار هذا البرنامج تمول فرنسا التعاون بين بلدان المنطقة في مجال زراعة الأرز، والتدريس والتعليم، وتبادل المعلومات، والإصلاحات الإدارية والقانونية. وقد قدم هذا البلد أيضا الدعم إلى برنامج التعاون الخاص في أمريكا الوسطى.

ثالثا - الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٥ - يتضمن هذا الفصل تقريرا عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نفذتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمكاتب والوحدات الأخرى داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد طلب من الوحدات في المقر أن تولي اهتماما خاصا للتعليمات المتعلقة بالسياسات وكيفية رصد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقيود التنفيذية وكيفية التغلب عليها والأنشطة الإقليمية التي نفذتها والبيانات الاحصائية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما طلب اليها بصفة خاصة أن تقدم معلومات عن التجارب الناجحة ومبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المشتملة على بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واستخدام الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذ استراتيجية بالاتجاهات الجديدة.

ألف - الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٦ - واصلت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قيامها بدور نشط في تشجيع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. واستخدم المبلغ المرصود من موارد البرنامج الخاصة وقدره ١٣,٢٥ مليون دولار لتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٢ في تمويل أربع فئات عريضة من الأنشطة شملت: (أ) مجالات الترويج والتوعية؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية لإدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) وممارسات مضاهات القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية وحلقات العمل المحددة المواضيع؛ (د) رعاية الدراسات والتقييمات فيما يتعلق بمختلف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووصل المبلغ المنفق في فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٤,٤ ملايين دولار.

٣٧ - تعاونت الوحدة الخاصة تعاونا وثيقا مع الحكومات الوطنية ومع المؤسسات الإقليمية والأقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذها لأنشطتها المختلفة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالأثر العام المترتب على الأنشطة التي دعمتها الوحدة الخاصة أثناء السنتين الماضيتين فقد حفزت الأنشطة مجموعة واسعة النطاق من التبادلات فيما بين البلدان النامية في عدد من المجالات ذات الأولوية مثل تخفيف حدة الفقر، والبيئة، والانتاج، والعمالة، والتجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، وشؤون الإدارة وإدارة الاقتصاد الكلي. كما ساهمت بالإضافة إلى ذلك في تعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وساعدتها في الوقت ذاته في القيام بدور نشط كبلدان مشاركة مشاركة تامة في النظام الاقتصادي العالمي. ويمكن بالتالي القول بأن البرنامج قدم مساهمة قيمة لتعزيز أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما وضع الأسس أيضا للتنفيذ الشامل للمقترحات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة استنادا إلى الأساس المنطقي الاستراتيجي الذي تم تحديده في إطار التعاون في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

باء - المكاتب الإقليمية

١ - المكتب الإقليمي لأفريقيا

٣٩ - لا تستخدم طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلا مشاريع قليلة في البرامج القطرية كما في حالة غانا وموزامبيق ونيجيريا وسيشيل وأوغندا وزامبيا. ويهدف عدد كبير من البرامج الإقليمية الى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين وتعزيز القدرات داخل المنطقة. وتشترك المؤسسات الإقليمية عادة في تنفيذ هذه البرامج، كما يتم تبادل الخبرات والدراية الفنية المحلية.

٤٠ - ويعمل المكتب الإقليمي لأفريقيا على استكشاف الإمكانيات لتعزيز التعاون التقني مع آسيا من ناحية، ومع أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى، في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وسيشمل هذا التعاون تقديم مدخلات مالية من البرنامج الإقليمي، ومن اليابان في حالة محفل آسيا وافريقيا. كما يتوخى تحقيق تعاون إقليمي وتقاسم للخبرات في مجال شؤون الإدارة.

٤١ - قدم المكتب التوصيات التالية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية:

(أ) تنظيم حملة ملائمة لوسائل الاتصال لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية:

(ب) أن تعمل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا لوضع واعتماد اتفاق مشترك بين البلدان على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي بشأن طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ج) إنشاء آلية (داخل الوحدة الخاصة) لاستعراض البرامج والمشاريع الموضوعة حديثا لتقييم إمكانية استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم المشورة للمكاتب القطرية والحكومات تبعاً لذلك.

٢ - المكتب الإقليمي للدول العربية

٤٢ - لم يتم بعد إدماج أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل كامل في أنشطة التعاون التقني لحكومات المنطقة. وعلى الرغم من أنه يوجد بلدان في المنطقة تقدم قدراً كبيراً من التعاون التقني إلا أن طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم يستغل على النحو الأمثل في معظم البلدان. ولا توجد مشاريع في البرنامج القطري لأي بلد في المنطقة باستثناء حالات، ربما مثل مصر والمغرب والسودان وتونس، تتوخى التنفيذ استناداً الى طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشار المكتب

الإقليمي للدول العربية إلى أن هذه الصعوبة ربما تعود إلى عدم توفر المعرفة والفهم اللازم لمفاهيم وفوائد وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٣ - وعلى الصعيد الإقليمي يوجد مشروعان ناجحان على الأقل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتعلقان بمركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٤ - قدّم المكتب بعض الاقتراحات لتكثيف وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضمان زيادة استخدامه فيما بين بلدان المنطقة وهذه الاقتراحات كالتالي:

(أ) تنفيذ عملية لزيادة التوعية حتى تصبح حكومات المنطقة أكثر إدراكا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) تخصيص موارد للمكاتب الميدانية لتشجيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ج) عقد اجتماعات دورية لمراكز التنسيق الوطنية في المنطقة بغرض تقاسم المعلومات والخبرات.

٣ - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٤٥ - تزيد تقارير المكتب أن كثيرا من البرامج المنفذة أثناء الفترة قيد الاستعراض تشتمل بوضوح على خصائص مميزة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك إبرام اتفاقات بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التنمية المستدامة لحوض نهر الميكونغ ولمنطقة نهر تومين ومرفق موارد الإدارة العامة الإقليمية بباكستان والمخصص لتعزيز الخبرة الإقليمية في شؤون الإدارة العامة لتصبح شبكة تشغيلية ومصدرا للمعلومات القيمة وأيضا مساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ ورصد المشاريع والبرامج المتعلقة بالإدارة العامة.

٤ - المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٤٦ - على الرغم من أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل، فيما يبدو، تجربة جديدة في هذه المنطقة فقد تم إحراز تقدم ملموس في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ في استخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز قدرات التعاون التقني في البلدان المعنية. وكانت الحالة الناجحة الأولى للتعاون مع بلدان خارج المنطقة فيها أوضاع إنمائية مماثلة هي مشروع سعى من خلال التعاون مع بلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية، إلى تعزيز قدرات الإدارة لبلدان رابطة الدول المستقلة في بيئتها الاقتصادية المتغيرة.

٤٧ - وأحرزت حلقتا عمل رفيعتا المستوى نظمت إحداهما في بوينس آيرس، في أيار/مايو ١٩٩٥ والأخرى في سانت بيترسبيرغ في الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ١٩٩٥ نتائج عملية ومجموعة من أنشطة المتابعة وكانت كلاتهما تتعلق بمضاهاة الخبرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة رابطة البلدان المستقلة ووضع مبادرات بمشاريع للمكتب الإقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٨ - وطلب المكتب الدعم من الوحدة الخاصة في تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة تتعلق بتنظيم مؤتمر إقليمي للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتعزيز التنمية المستدامة وتنظيم مؤتمر دولي عن الديمقراطيات الناشئة وتعزيز قدرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبلدان رابطة الدول المستقلة.

٥ - المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٩ - يعمل المكتب بنشاط على تشجيع استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع برامجها سواء كانت وطنية أو إقليمية. وقد تم الدعم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة لتوثيق أفضل الممارسات للتخفيف من حدة الفقر. ويتوخى الاضطلاع بعملية توثيق محددة وتبادل الخبرات في برنامج يشمل الأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا والسلفادور وجامايكا وفنزويلا. وقدم المكتب الدعم في هذا الصدد إلى فريق ريو لوضع برنامج إقليمي للتعاون لتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للبلدان المعنية في إعداد خطط التنمية البشرية في معظم بلدان أمريكا الوسطى ويساهم أيضا في وضع قاعدة بيانات احصائية مناسبة. وسيعمل البرنامج في مجال شؤون الحكم على إنشاء شبكات إقليمية لجمع وتنظيم المعلومات المتعلقة بالقدرات بغرض تسهيل تبادل الخبراء بين بلدان المنطقة. وستغطي الشبكة مواضيع اللامركزية (المكسيك) والإصلاح القضائي (الأرجنتين) والبرلمانات (البرازيل).

٥٠ - ومن الصعوبة بمكان تحديد جميع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع تقدير بالموارد التي تم تخصيصها بالفعل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من النفقات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدت زيادة التنفيذ الوطني وتقاسم التكاليف والتركيز على استخدام المؤسسات الوطنية والإقليمية والمستشارين الوطنيين إلى حد كبير إلى توسيع استخدام الموارد التقنية للبلدان النامية في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ازدادت أيضا عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كثير من البرامج الوطنية والإقليمية، ولكن لا توجد حاليا آلية لإدراج هذا العنصر ضمن ميزانيات البرامج المختلفة.

٥١ - ويوجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أعداد كبيرة من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولكن لا يوجد سوى عدد قليل منها نسبيا في منطقتي افريقيا وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. غير أنه من الأسهل في البرامج الإقليمية والأقليمية تحديد المشاريع بوصفها مشاريع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في حالة تنفيذها بواسطة مؤسسات

إقليمية أو وطنية، وعندما تنطوي على تقاسم الخبرات بين البلدان المشتركة. وقد قُدر من التقارير الواردة أن نسبة ١ في المائة من الموارد، في البرامج القطرية، تُنفق على البرامج التي تطبق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن نسبة الإنفاق في البرامج المشتركة بين الأقطار تصل إلى ١٥ في المائة من الموارد الإجمالية، وبذلك يكون مجموع إنفاقها ٥٠ مليون دولار تقريبا أثناء فترة السنتين.

رابعا - أنشطة مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

خلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٢ - استهدف الاستبيان الذي أرسل إلى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي خلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحصول على المعلومات التالية: مدى استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ المشاريع والبرامج؛ والاستراتيجيات المستخدمة؛ والطرق التي يمكن بها التوسع في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وعدد المشاريع المنفذة بواسطة هذه الطريقة؛ وترتيبات مراكز التنسيق؛ ومدى الدعم المقدم لبناء وتدعيم المؤسسات التي تعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والتجارب الناجحة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والأمثلة الناجحة لشبكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وعدد الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تم دعمها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وأنشطة التوعية؛ وأنواع الدعم الأخرى المقدمة لهذه الطريقة.

٥٣ - وتتضمن الفقرات التالية موجزا للأساليب التي اتبعتها شتى المؤسسات التي ردت على الاستبيان في معالجة المسائل المثارة فيه.

ألف - لجان الأمم المتحدة الإقليمية

١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٤ - تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جاهدة، وفقا لولايتها، على النهوض بعدد من الأنشطة الرامية إلى تيسير وتعزيز التعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء فيها، وكذلك بين تلك الدول وغيرها في المناطق النامية الأخرى. وترى اللجنة أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال محدود التأثير على عملية التنمية، بسبب الافتقار إلى نهج أكثر منهجية وتنسيقا لتطبيقه في منطقة أفريقيا. ومن ثم فإن اللجنة تعكف حاليا على صياغة رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه زخم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوجهه في أفريقيا، على نحو يركز على نقل التكنولوجيا وتطوير الدراية التكنولوجية من أجل مشاريع التكامل الاقتصادي التي تنفذها التجمعات دون الإقليمية.

٥٥ - وقد اتخذ مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل والسياحة قرارا في شباط/فبراير ١٩٩٦، طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظم اجتماعا بشأن التعاون

الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وكان المقصود بهذا الاجتماع أن يضم معا كل الجهات الفاعلة والوكالات ذات الصلة بعملية تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، بهدف كفاءة تهيئة الأحوال اللازمة لإقامة نظام فعال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في القارة.

٥٦ - وبشكل مستقل عن تلك المبادرة، لا تزال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدرس دراسة تفصيلية الطرق التي يمكنها من تجهيز نفسها على نحو أفضل للتصدي بالشكل المناسب لتحديات القرن الحادي والعشرين، ولتلبية احتياجات جماهيرها في هذه الحقبة الجديدة. ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب طريقة مهمة في هذا الصدد.

٥٧ - وعلى مدار السنوات، تم بمساعدة من اللجنة إنشاء عدد من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، باعتبار أن ذلك وسيلة لتجميع الموارد والتشارك في المهارات والقدرات والخبرات تحقيقا للمنفعة المشتركة. ومن المتوقع أن يؤدي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مستقبلا دورا مهما في تعزيز هذه المؤسسات عن طريق الشراكات وترتيبات المؤاخاة مع المؤسسات المماثلة في البلدان النامية الأخرى خارج أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، ووفقا للتوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة، تجري اللجنة حاليا مشاورات مع المؤسسات المعنية، وتوقع توسيع نطاق ترتيباتها الشبكية مع المؤسسات التي ترعاها اللجنة ومع غيرها داخل أفريقيا وفي البلدان النامية الأخرى، من أجل تعزيز الأنشطة الفعلية للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أفريقيا.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٨ - إن اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان والمناطق النامية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي اللجنة المختصة من قِبَل اللجنة برصد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويشمل مسعاها صياغة المبادئ التوجيهية والسياسات الاستراتيجية المتعلقة بهذا الموضوع. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أكدت تلك اللجنة من جديد أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في حفز وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة في سياق برنامج العمل للعام للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيتسع نطاقه ويكتسب مزيدا من الأهمية في سياق التغيرات البعيدة المدى التي تعترى البيئة الاقتصادية الدولية.

٥٩ - وتعتمد المشاركة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على عدة مبادئ ثبتت فعاليتها تماما، وهي: الفصل الواضح بين موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ واستغلال فوائد أنشطة التنسيق على الصعيد دون الإقليمي، في أي سياق تزاوُل فيه هذه الأنشطة؛ واستغلال كل فرصة سانحة لاستخدام الميزة النسبية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي في تلبية الاحتياجات التي تحددها مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتقديم الدعم للبرامج الإقليمية في المجالات التي تعتبرها الحكومات ذات أولوية مهمة؛ وتوفير الدعم لشبكات التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتطبق اللجنة هذه المعايير في القطاعات الاستراتيجية التي يعتبر فيها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمرا ملائما، كما أنها اضطلعت في فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ بأنشطة مختلفة استهدفت دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة، تنفيذا للتوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس.

٦٠ - ويبين التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية زادت زيادة ملموسة في جميع أنحاء المنطقة، انطلاقا من أن بلدانها تشهد حاليا انتعاشا اقتصاديا. ومما يعزز من هذا الاتجاه التفاوتات المتنامية بين البلدان التي أجرت إصلاحات اقتصادية ناجحة، والبلدان التي لم تفعل ذلك، مما يجعل هذه الفئة الأخيرة شديدة الرغبة في التعلم من الفئة الأولى. وتوجد في هذا السياق أيضا نزعة متزايدة إلى محاكاة التجارب الإنمائية الناجحة التي حققتها اقتصادات شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

٦١ - ويعمل مركز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعاون وثيق مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، التي هي مركز التنسيق الإقليمي، ويشارك بصفة منتظمة في الاجتماعات التي تعقدها تلك المنظومة.

٦٢ - وقد شاركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بعض الاتفاقات التعاونية الناجحة في المنطقة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل مشروع إدارة النقل في المناطق الحضرية، الذي تمخض عن حلول حظيت بالاهتمام والإعجاب في جميع أنحاء العالم، مثل الإطار التنظيمي لخدمات الحافلات في مدينة بوينس آيرس، الذي يجري تنفيذه حاليا في مراكز حضرية أخرى.

٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٣ - تشترط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تستطلع عملية صياغة المشاريع استطلاعا تاما الفرص المتاحة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما صدرت تعليمات للمستشارين الإقليميين التابعين للجنة بأن يشجعوا على استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى إسدائهم المشورة للحكومات بشأن النهج المقترحة لحل ما يواجهها من مشاكل إنمائية. وعلى الرغم من أن مهمة مركز التنسيق لا تزال تضطلع بها شعبة تنظيم البرامج، فإن المسؤولية عن ترويج هذه الطريقة واستخدامها قد أضفيت عليها الصبغة اللامركزية على المستويات المختلفة للجنة. وترى اللجنة أن استمرار تدفق الأموال من مصادر خارجة عن الميزانية بهدف دعم أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وازدياد عدد المشاريع التي تنفذ كليا أو جزئيا عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان

النامية، وكذلك ازدياد عدد طلبات تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كلها عوامل تبين أن تجربة اللجنة في هذا المجال تجربة مرضية. بيد أن جوانب القصور في الموارد البشرية والمالية تفرض حدوداً على قدرة اللجنة على توطيد القدرات واستكمال المعلومات المتعلقة بشأنها. ومع ذلك، فإن اللجنة تحاول بصورة متزايدة أن تستخدم لهذا الغرض قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٤ - وتسعى اللجنة إلى إدماج البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في الأنشطة الإقليمية عن طريق دعم برامج التدريب المخصصة لهذه البلدان، وتيسير مشاركتها في الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية المهمة. وتتبع الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد الأولويات التي تحددها البلدان نفسها.

٦٥ - وفي حين أن اللجنة لا تنظم للموظفين التنفيذيين أنشطة تدريبية داخلية منتظمة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يوجد تعاون وثيق بين هؤلاء الموظفين ومركز التنسيق. وعلى الصعيد الخارجي، عقدت دورات للإفادة الإعلامية لمراكز التنسيق الوطنية التابعة للدول الجزرية في المحيط الهادئ ولعدد من الوفود من البلدان التي أبدت رغبتها في التعاون مع تلك المراكز.

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٦ - وفقاً لما ورد في التقرير المقدم، يتمثل جزء من ولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في اللجنة عن طريق التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا السياق، يركز الدعم المقدم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الجهود التعاونية الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات، والترابط فيما بين بلدان المنطقة، والتعاون بينها وبين البلدان في المناطق الأخرى. وتتضح الأنشطة المضطلع بها تحقيقاً لهذه الأهداف في اتفاقات التعاون التقني المبرمة فيما بين البلدان الأعضاء بدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وأوضحت اللجنة أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يحتل مكانة بارزة في إطار تنفيذ هذه الترتيبات.

٦٧ - وتفيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحدوث زيادة في عدد المشاريع المنفذة على أساس طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستشهدت في ذلك بمثالين، هما: مشروع تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، ومشروع المساعدة التحضيرية المتعلقة بالدعم الإقليمي للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفي حين أن اللجنة تبرز هذين المشروعين بوصفهما من الأمثلة الناجحة لتطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإنها ترى مع ذلك ضرورة مواصلة تعزيز مفهوم مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأوضحت اللجنة أنها تحتاج إلى المساعدة من الوحدة الخاصة في تعزيز مراكز التنسيق، وكذلك في إنشاء شبكات في مجال تنمية الموارد البشرية.

باء - هيئات الأمم المتحدة الأخرى

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦٨ - يشمل الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الميادين الداخلة في نطاق اختصاصها كلها تقريبا، ويتجلى هذا الدعم في عدد من الترتيبات المحددة، تشمل على وجه الخصوص الاستعانة بالخبراء من البلدان النامية. ويستعان بهؤلاء الخبراء على أساس مبادئ الشراكة وتقاسم التكاليف والمسؤوليات. ومنذ بداية البرنامج، أي منذ عامين، استعين بما يزيد على ٥٠٠ خبير في نطاق واسع من الميادين التقنية في إطار مشاريع وطنية وإقليمية. وتتخذ حاليا خطوات لزيادة معرفة المكاتب الميدانية للمنظمة بهذا الترتيب.

٢ - منظمة العمل الدولية

٦٩ - تحرص منظمة العمل الدولية على كفالة أن تكون أنشطة التعاون التقني مصممة بحيث تشمل، إلى أقصى حد ممكن، عناصر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتضح من الاتجاهات السائدة مؤخرا في مجال التعاون التقني أن التركيز قد زاد على المشاريع الإقليمية والأقليمية، مما يتيح فرصا جديدة لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني.

٣ - مركز التجارة الدولية

٧٠ - يحرص مركز التجارة الدولية حرصا فعليا لدى تعيينه للمتخصصين في مجال التجارة ولدى تصميم مشاريعه الإقليمية ودون الإقليمية، على أن يكفل تيسير تبادل الخبرات والتجارب فيما بين البلدان النامية. ويقوم المركز حاليا بإعداد ورقة موقف بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، سعيا إلى ضمان الإدماج التام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الأساسية للمركز.

٧١ - وفي فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، دعم مركز التجارة الدولية عددا من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في أوروبا الشرقية.

٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧٢ - في إطار الأولويات المواضيعية السبع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ستركز المنظمة برامجها في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على الأنشطة ذات التأثير الفائق على الصعيدين الإقليمي والأقليمي على حد سواء. وسيشمل هذا التركيز القضايا والمواضيع الإنمائية

الرئيسية، مثل التعاون الاستثماري الصناعي، والمشاريع المشتركة وغيرها من اتحادات الأعمال التجارية في الجنوب، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية.

٧٣ - وعلى سبيل المتابعة لمؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار المعقود في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تعتزم اليونيدو تخصيص موارد من برنامجها العادي للتعاون التقني من أجل إنشاء مرفق جامع لتمويل الأنشطة التحضيرية الرامية إلى تدعيم مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تلك المجالات.

٥ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٧٤ - ينصب التركيز الرئيسي للأنشطة التنفيذية التي يدعمها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على تنمية الموارد البشرية الوطنية وتعزيز المؤسسات في مجال إدارة المستوطنات. وتشمل التقنيات المستخدمة لبلوغ هذا الهدف إنشاء شبكات إقليمية وعالمية للخبراء وتجميع ونشر أفضل الممارسات في مجال إدارة المستوطنات.

٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٧٥ - يلتزم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التزاما كبيرا بمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو ما يتضح من تزايد عدد الخبراء المعيّنين من البلدان النامية، والاستعانة بالمؤسسات التابعة للبلدان النامية، والتعزيز الفعلي للبرامج المشتركة بين مؤسسات التدريب التابعة للبلدان النامية، ومنها على سبيل المثال برنامج تطوير التدريب في ميدان النقل البحري وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، وازدياد البرامج والمشاريع التي تشمل تبادل الخبرات فيما بين هذه البلدان.

٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٦ - أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ فريقا استشاريا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشجع المكاتب القطرية على تنظيم وتمويل أنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار البرامج القطرية.

٧٧ - ويشارك الصندوق حاليا في مبادرات أقاليمية موجهة بوضوح نحو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويسعى بنشاط الى تعزيز هذه الطريقة من طرق التعاون وتطبيقها في تنفيذ أنشطته. وثمة مبادرة هامة في هذا المجال، هي إنشاء أربعة مراكز للخبرة الرفيعة في مجال الصحة الإنجابية في إندونيسيا وتايلند وتونس والمكسيك، كوسيلة لنشر الخبرات الناجحة في هذا الميدان على نحو أكثر اتصافا بالطابع المؤسسي وأكثر كفاءة. ويدعم الصندوق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها هذه

المراكز. واستُهلّت المبادرة المعنونة "شركاء في مجالي السكان والتنمية" بمناسبة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحسينه في ميداني تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

٨ - الاتحاد البريدي العالمي

٧٨ - في أعقاب الدورة التاسعة للجنة، وجّه المدير العام للاتحاد البريدي العالمي عددا من التوصيات الى الإدارات البريدية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء بشأن أنواع الاجراءات التي يمكن أن يتخذها المكتب الدولي تمشيا مع توصيات اللجنة. وتشمل التوصيات أنشطة لزيادة الوعي، وبخاصة عن طريق حلقات العمل الإقليمية في الميادين التي يرجح أن تؤدي إلى زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية، وإجراء دراسات رائدة لتحديد وتعزيز عمليات التبادل فيما بين البلدان النامية في إطار التعاون التقني، والتقييم الدوري لتأثير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تنمية الخدمات البريدية في البلدان المعنية.

٩ - منظمة الصحة العالمية

٧٩ - تصف منظمة الصحة العالمية مجمل تجربتها في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بأنها تجربة واسعة النطاق وثرية ومثمرة من حيث تعزيز الاعتماد على الذات على الصعيد القطري فضلا عن الصعيدين الإقليمي والأقليمي. وتشجع المنظمة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق برامجها المضطلع بها في المقر وأيضاً عن طريق مكاتبها الإقليمية الستة. ومن الجدير بالتنويه فيما يتعلق بالبرامج المضطلع بها في المقر، برنامج المنظمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في قطاع الصيدلة، والمبادرة المكتملة له المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتي حفز نجاح البرنامج على تنفيذها.

٨٠ - أما بالنسبة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المكاتب الإقليمية الستة للمنظمة، فيجري حالياً طرح عدد من المبادرات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تدعم بفعالية التعاون الأفقي عبر المناطق دون الإقليمية، وتعزز أيضاً الاعتماد على الذات، وتوسع نطاق التعلم عن طريق تبادل الخبرات، وتنمي الخبرة التقنية في المجال الصحي البالغ الأهمية. وتتعاون المنظمة حالياً مع حركة بلدان عدم الانحياز في مجال إصلاح القطاع الصحي.

١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٨١ - من المصادر الرئيسية لدعم برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية برنامج التعاون الطوعي. ومنذ عام ١٩٦٧، يستعان ببرنامج التعاون الطوعي في تعزيز وتطبيق التعاون التقني

فيما بين البلدان النامية. وفي إطار هذا البرنامج، تتخذ ترتيبات للتدريب وتوريد المعدات ونقل المعرفة، معظمها بين البلدان النامية، التي يعتمد البرنامج على المساهمات المقدمة منها. ويتولى مدير إدارة التعاون التقني مهمة تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، بلغت تكلفة الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج التعاون الطوعي ٥٢٤ ٠٠٠ دولار و ٨٥٠ ٠٠٠ دولار، على التوالي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٢ - على الرغم من المعوقات الداخلية على صعيد المؤسسات والمواقف والموارد، لا يزال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية طريقة تستخدمها البلدان النامية على نطاق واسع. وقد أنشأ عدد كبير من البلدان برامج أو اتفاقات أساسية جامعة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجري في إطارها تصميم وتنفيذ أنشطة مختلفة. ومن بين الممارسات المتبعة إنشاء لجان مشتركة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تجتمع دوريا وتضع خطط عمل لتوجيه تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والطرائق المستخدمة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية متنوعة الطابع وتشمل برامج التدريب، والجولات الدراسية، وتبادل الخبراء، والزمالات، وترتيبات محددة لنقل التكنولوجيا. ويستأثر التدريب من بين هذه الترتيبات بالقسط الأعظم من الاهتمام. وفي هذا الصدد، لم تصبح الحكومات الوطنية فحسب مشتركة بنشاط في هذا المجهود بل أصبحت كذلك المنظمات والمؤسسات الإقليمية أيضا. ومع ذلك فإنه لا يزال من المتعذر، نظرا لعدم وجود بيانات منتظمة، معرفة القدر الدقيق من الموارد الذي تخصصه البلدان فعلا لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٣ - وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو، فعلى الرغم من افتقارها في العديد من الحالات إلى سياسات صريحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن بعضها يقدم الدعم في الواقع لتعزيز هذا التعاون في إطار برامج شتى يمولها. وينبغي أن تؤدي إمكانيات التعاون الثلاثي الذي يتوخى اشراك البلدان المتقدمة النمو في تعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى زيادة هذا الشكل من أشكال التعاون في المستقبل.

٨٤ - وأصبحت المنظمات الإقليمية تنشط أكثر فأكثر في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتتجلى هذه الظاهرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من أي مكان آخر حيث لا تزال المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقوم بدور قيادي ودينامي، وحيث يُدرج عدد من المنظمات الأخرى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إدراجا صريحا في برامجها التعاونية.

٨٥ - وأخذت منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن المنظمات غير التابعة لهذا الجهاز، تدرك أكثر فأكثر أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأخذت تبذل المزيد من الجهود لإنشاء الآليات اللازمة لضمان إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها. وتكشف المعلومات المقدمة إجابة عن الاستبيان أنه يجري تنفيذ عدد مختار من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

دعماً لأهداف مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت في الآونة الأخيرة، ولا سيما مؤتمر السكان والمؤتمر المعني بالتنمية الاجتماعية. ولدى مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار الذي عقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ووضع استراتيجية منهجية لتعزيز التعاون فيما بلدان الجنوب في هذه المجالات، إمكانات كبيرة أيضاً لتحفيز منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة داعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٦ - وتبذل في إطار البرامج الإقليمية المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود مدروسة ومستمرة لإدراج عناصر استراتيجية الاتجاهات الجديدة في مختلف الأنشطة المنفذة في إطار هذه البرامج. وهذا ما يتضح بوجه خاص في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالقضاء على الفقر حيث ينصب التركيز على تجميع التجارب الناجحة في القضاء على الفقر وتكريرها في بلدان أخرى.

٨٧ - وبدأت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بداية مبشرة بالخير في تعزيز اشتراكها في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأخذت، في جملة أمور، تسعى إلى تضمين برامجها نهجاً وارداً في استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وهي مهتمة الآن بالاستفادة من خبرة البلدان الأخرى في معالجة مسائل التكيف الهيكلي، والتحول إلى القطاع الخاص، والتنسيق والإدارة، على سبيل المثال. ولكن لدى هذه البلدان قدرات كبيرة في مجالات معينة يمكن استغلالها في تلبية احتياجات البلدان النامية.

٨٨ - وعلى الرغم من زيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فلا بد، إذا ما أريد لهذا التعاون أن يحقق كامل إمكاناته، من أن تضع البلدان النامية سياسات وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنشئ الهياكل اللازمة لدعم هذا التعاون. ولا بد في هذا الصدد من أن تزيد البلدان أيضاً من استخدام مرفق نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يوفر معلومات شاملة عن القدرات المؤسسية للبلدان النامية. وبمزيد من التعمق، يجب أن تدرج البلدان النامية، عن قصد، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن سياساتها وبرامجها، ويجب أن تولى الاستفادة من هذا التعاون الاعتبار الأول في صياغة برامج التعاون التقني، وفقاً لما يدعو إليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢. وهذا ما يشير إلى ضرورة زيادة تعزيز المراكز الوطنية المعنية بتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى ضرورة تكثيف جهود التوعية. وقد حددت هذه الضرورة الأخيرة بوجه خاص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إذ لا يوجد في أي من هاتين المنطقتين مرفق إقليمي عامل يمكن عن طريقه تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات وتوعيتها بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. لذا، ستحتاج هاتان المنطقتان إلى مساعدة عاجلة من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فيما يتعلق بجهود التوعية ومن أجل تعزيز قدرتهما على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٩ - وتزيد المعلومات والمنظورات المقدمة في هذا التقرير في تأكيد وجود التزام دولي أقوى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي تأكيد استمرار أهمية وصلاحيّة التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب^(٣).

وتؤكد المبادرات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على المستوى التنفيذي وجود دليل واضح بصورة متزايدة على الصلة بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهو واحد من التوجهات الرئيسية الواردة في مقترحات الاتجاهات الجديدة. ويبين هذا الاستعراض الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا كغاية بحد ذاته بل أيضا كوسيلة لتحقيق هدف تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي دعي إليه في تقرير لجنة الجنوب.

٩٠ - ولا يزال التمويل عقبة رئيسية تحول دون تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وستفيد زيادة الاعتمادات التي وفرها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ في تمكين الوحدة الخاصة من اتخاذ عدد من المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويؤمل مع ذلك أن يتلقى الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشئ استجابة لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تبرعات سخية وأن يوفر بذلك مصدرا تمويليا إضافيا يدعم قيام برنامج دينامي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩١ - ومن الواضح أن الواقع الاقتصادي العالمي الراهن يضطر البلدان النامية إلى الأخذ بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كاستراتيجية هامة تدعم جهودها الإنمائية وكوسيلة لضمان مشاركتها الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي الحديث النشوء. ويرجح في ظل هذا الواقع أن يشكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوجه عام، بعدا استراتيجيا بصورة متزايدة في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

٩٢ - ويرجى بالتالي ألا يقتصر هذا التقرير على تزويد اللجنة الرفيعة المستوى بمعلومات عن التقدم المحرز في تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق العالم، بل أن يمكّن اللجنة أيضا من توفير المزيد من التوجيه فيما يتعلق بالتطور المقبل لطريقة التعاون هذه في سياق الجهود المبذولة حاليا لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة التي اعتمدت في دورتها التاسعة. وقد ترغب اللجنة في أن تعيد التأكيد، بوجه خاص، على: (أ) أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضرورة قيام الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) الحاجة الملحة إلى تعبئة المزيد من الموارد في إطار الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشئ وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠؛ (ج) الحاجة إلى أن تواصل الوحدة الخاصة جهودها المبذولة لتنفيذ مقترحات الاتجاهات الجديدة وترصد قيام الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية في البلدان النامية، فضلا عن المنظمات والوكالات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)، المرفق الأول.

(٣) The Challenge to the South: The Report of the South Commission (التحدي الذي يواجهه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب)، (New York, Oxford University Press, 1990).

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)، المرفق الأول.

المرفق

البلدان والمنظمات التي وفرت معلوماتالبلدان النامية

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الدول العربية	أوروبا ووسط آسيا
إثيوبيا	إندونيسيا	إكوادور	الأردن	أرمينيا
أوغندا	باكستان	أنتيغوا وبربودا	الإمارات العربية المتحدة	تركيا
بنن	بالاو	أنغيلا	تونس	قيرغيزستان
زائير	بوتان	باراغواي	الجمهورية العربية السورية
زمبابوي	تايلند	البرازيل	السودان
السنغال	جمهورية كوريا	بربادوس	الكويت
سيشيل	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	بنما	لبنان
غامبيا	ساموا	جزر فرجن البريطانية	مصر
غانا	سري لانكا	دومينيكا	المغرب
غينيا - بيساو	سنغافورة	سانت فنسنت وجزر غرينادين	اليمن
موريتانيا	الصين	سانت كيتس ونيفيس
ناميبيا	الفلبين	شيلي
نيجيريا	فييت نام	كولومبيا
كمبوديا	السلفادور
ماليزيا	المكسيك
ملديف	مونتسيرات
منغوليا	هايتي
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات -الموحدة)

البلدان المتقدمة النمو

فرنسا

النمسا

هولندا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المكتب الإقليمي لأفريقيا

المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

المكتب الإقليمي للدول العربية

المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

المنظمة البحرية الدولية

المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز التجارة الدولية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

الاتحاد البريدي العالمي

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمات الحكومية الدولية

المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا

مؤسسة الأنديز للتنمية

المركز العربي لدراسة الأراضي القاحلة والمناطق الجافة
صندوق النقد العربي
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
مصرف التنمية الآسيوي
رابطة أمم جنوب شرقي آسيا
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي
معهد التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
معهد بلدان أمريكا اللاتينية للتعاون في ميدان الزراعة
المركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية
المركز الدولي لبحوث مصائد أسماك المياه العذبة، الصين
الشبكة الدولية المعنية بالمحطات الكهرمائية الصغيرة
مركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة أمريكا اللاتينية للطاقة
منظمة الدول الأمريكية
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا